A

# الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/50/271
7 July 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

## الجمعية العامة

الدورة الخمسون
البند ٢٣ من القائمة الأولية*

# اعـــادة تشكيـــل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانيـــن الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

## تقريـر الرئيـس بشـــأن الطرائق الجديدة المرتقبة لتمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

## مذكرة من الأمين العام

تم الاتفاق في المشاورات المعقودة في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥ على إحالة تقرير رئيس عملية التشاور بشأن الطرائق الجديدة المرتقبة لتمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية الى الجمعية العامة (انظر المرفق).

* A/50/50/Rev.1.

المرفق

## تقرير الرئيس بشأن الطرائق الجديدة المرتقبة لتمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

١ - قررت الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين، في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، تمديد عملية التشاور بشأن الطرائق الجديدة المرتقبة لتمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية. وقد أنشئت هذه العملية في الأصل في الدورة الثامنة والأربعين من خلال الفقرات من ٣١ الى ٣٤ من المرفق الأول لقرار الجمعية العامة ١٦٢/٤٨. وعلى إثر مشاورات أجراها رئيس الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة، تم اختيار السيد ت. ب. سرينيفاسان (الهند) رئيسا.

٢ - ويتضمن هذا التقرير معلومات بشأن حالة المشاورات حتى حزيران/يونيه ١٩٩٥. وعلاوة على ذلك، يوصى بمواصلة المشاورات خلال الدورة الخمسين.

٣ - وقد تم تعميم ملخصات المشاورات السابقة في الوثيقتين A/49/749، المؤرخة ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، و A/49/922، المؤرخة ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٥.

٤ - ولتيسير المشاورات، ووفقا للطلب الوارد في الفقرة ٣٣ من المرفق الأول من القرار ١٦٢/٤٨، قدم الأمين العام تقريرين بشأن هذا الموضوع (A/48/940 و A/49/834) حظيا بترحيب المشتركين في المشاورات. وأعرب عدد من الوفود عن استعدادها لدراسة جميع الخيارات الواردة في التقريرين؛ ورأت أن التقريرين يوفران أساسا جيدا للنظر في مختلف الخيارات وأنهما تضمنا ردودا على الأسئلة التي أثيرت خلال عملية التشاور. وقدموا اقتراحات بشأن أفضل طريقة يمكن بها تنظيم عملية دراسة الخيارات، بما في ذلك النظر في التأثير المحتمل لكل خيار على المستوى العام للتمويل ومستوى المساهمات.

٥ - وجرى التشديد على الطبيعة الحاسمة للمشاورات. ولوحظ أن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية اكتنفتها حالات نقص كبير في الموارد. وتم التأكيد من جديد على أهمية المحافظة على السمات الأساسية للحياد، وتعددية الأطراف والطابع الطوعي للمساهمات. وجرى الاعراب عن رأي عام مفاده أنه ينبغي جعل تمويل هذه الأنشطة على أساس مأمون ويمكن التنبؤ به، وأنه ينبغي معالجة هذه المسألة على وجه الاستعجال.

٦ - واعتبر أن مسألة مستويات الموارد تتطلب سياقا أوسع مما نص عليه قرار الجمعية العامة ١٦٢/٤٨، وأن ذلك لا يعني اعادة طرح المسائل المتعلقة بالتنظيم، لكن هذه المسألة ستقتضي أيضا، بالاضافة الى

العوامل ذات الصلة بوضع آلية تمويل جديدة، على النحو المحدد في القرار ١٦٢/٤٨، النظر في مجموعة من العوامل التي تؤثر على مستويات الموارد.

٧ - وبينما أعرب عدد من الوفود عن استعدادها لدراسة جميع الخيارات الواردة في تقريري الأمين العام، أعربت وفود أخرى عن تفضيلها للنظام الطوعي الحالي.

٨ - ولوحظ أن من النتائج الايجابية لعملية المناقشات الجارية بشأن تمويل الأنشطة التنفيذية هو الرغبة في البحث عن فرص لإيجاد الحلول، على نحو ما لوحظ في الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعقودة في حزيران/يونيه ١٩٩٥، عندما شملت الاجراءات الجديدة تحديد مستوى يمكن التنبؤ به للموارد الأساسية.

٩ - وتم الاتفاق على ضرورة تمديد المشاورات وتحديد جدول زمني لعقد المزيد من الاجتماعات في اطار الدورة الخمسين للجمعية العامة. وتم الاتفاق أيضا على أن العملية ينبغي أن تهدف، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٦٢/٤٨، الى التعرف على نظام وآليات للتمويل من شأنها أن تولد زيادات كبيرة في الموارد على أساس يمكن التنبؤ به ومتواصل ومأمون. وينبغي، عند مواصلة عملية التشاور، النظر في بعض القضايا الهامة الرئيسية، بما في ذلك مسألة تدفق الموارد، وتقييم الاحتياجات من الموارد والمسائل المتعلقة بفعالية التكلفة في الأنشطة التنفيذية.

- - - - -